ح الامام والمسبوق مما سبق كالمسبوق وكذا اذا فاسه ركوع الامام وصام ثلثا لا يحسب
ايضا في الظاهر لانه لم يصل الظهر مع وذكر السرخسي انه يحسب لانه صلى الاكثر مع الامام ولا اكثر منه
الكل ولو كان عدد حروف ادرك الظهر مع الامام ستة عشر او ادرك منها قعود اخير التشهد لانه مادرك
البعض بمعنى مدركا فارغ اللام زاد ركل ركوع في العصر قبل ان تغرب الشمس وقد ادركها قوله
وبالفضل بما التي قال لو اتى من ادرك الحاج قال ومنتهى الى امام قد ركع كبر ثم قام كبر ثم ركع
فليس بمدرك لذلك الركوع وقد اجاز بن الهمام صنيع متن اي من انتهى الى الامام في
ركوع وكبر وقف حتى رفع الامام راسه لانه صار مدركا لهذه الركوع عند اصحابنا الثلاثة
وقال زفر ادركها لانه ادرك الامام قبل حكم العام فصار كما لو ادركه في حقيقة القيام ولنا
ان الشرط المدرك في افعال الصلاة وقد توجد لا في القيام والركوع حال الركوع قوله وبثنا
اي بقلبه حتى لو ركع الماموم قبل الامام محور ان ادرك في الفعل متن اي اذا ركع الماموم قبل
امامه فادرك الامام في الركوع حار عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يحرم لان ما الى
الامام غير معتد به فلا تدرك مانبنيه على ولنا ان الشرط هو المدرك في جزء واحد كما في
الطرف الاول كمن رفع راسه قبل الامام والدليل ان المدرك شرط الحديث اي لكره ان كبر
ورفع عند باب السجود ثم ذب راكعا حتى التحق بالصفوف وقال عليه السلام لزاد كم الله حرصا
ولا تعد فلو لم تكن المدرك مع الامام شرطا للادراك لما فعل هكذا قوله فعل الاصل اي فعل
الامام قوله محور ان ادرك اي ادرك الامام **باب قضاء الفوائت** القضاء عبارة
عن فعل مثل الواجب والاداء اسم لنفس الواجب والاداء محور للقط القضاء احترازا عما يقتضا
لقط الاداء احلاقا والصحيح انه تجوز وانما لم يعد قضاء المتروكات وان كان فعل المتروكات
مثل فعل الفوائت لان المعتبر من حال المدرك ان لا يكون تاركا للصلاة عمدا قال وليقض

ما فوته اذا ذكره وصل صلاة وقته الذي حضر وان يخف فوتا بدا بالوقت وواجب
تدبيب دون الست كمثل ما قد وجبت ولم يجب في الست ترتيب ولكن استحب
متن اي من فاتته صلاة قضاها اذا ذكرها وكذا اذا ذكرها عمدا فسقا ومجانة وقد مها
على صلاة الوقت الا ان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الفائتة ثم يقضيها
والاصل في ذلك ان الترتيب بين الفوائت وفوت الوقت عندنا شرط مستحق
ويسقط ثلثة اشياء ضيق الوقت والنسيان ودخول الفوائت في حيز التكرار قوله
وان يخف فوتا بدا بالوقت يعني اذا كان يخاف فوت صلاة الوقت قدم صلاة
الوقت على الفائتة ولو قدم الفائتة جاز لان النهي عن تقديمها لمعنى في غير المنهي وهو
صون صلاة الوقت عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية
حيث لا يجوز لانه اداها قبل وقتها الثابت لها بالحديث وهو قوله عليه السلام ثلاثة
عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذكرها وقتها ولان النهي عن صلاة الوقتية
اذا كان الوقت يسع لها انما يختص بها الا ترى انه لو تنفل به وكذا الحال لم ينه عنه واما النهي
عن صلاة الوقت خاصة والنهي اذا اختص بالمنهي عنه اسقط لا محالة واما في حال ضيق
الوقت فالنهي عن تقديم الفائتة لا يختص بها واما يمنع منها كي لا يؤدي الى تاخير الوقتية
بدليل انه لو تنفل او عمل عملا من الاعمال نهي عنه لاجل ذلك والنهي اذا لم يكن لمعنى في المنهي عنه
لم يقتض الفساد واما كان الاولى في حال ضيق الوقت ان يقدم الوقتية لانه يعود ابالفائتية
فائتة الوقتية ويصير اربع صلوات فائتتين وان بدا بالوقتية كانت احداها فائتة فلان يعمل

Copyright © King Saud University